

البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank



شروط وأحكام فتح حسابات شخصية - (أفراد)

شروط وأحكام فتح حسابات شخصية - (أفراد)

شروط وأحكام فتح الحسابات («الشروط والأحكام»):	
تشكل هذه الشروط والأحكام جزءاً متمماً لطلب فتح الحساب «الطلب» الموقع من قبل طالب فتح الحساب «العميل» لغايات فتح حساب شخصي «الحساب» لدى أي فرع من فروع البنك الأهلي الأردني في الأردن «البنك».	
يقر العميل بأنه قد قرأ وتفهم الشروط والأحكام المبينة أدناه، ويعتبر بتوقيعه على الطلب بأنه يوافق على تطبيق الشروط والأحكام أدناه على الحساب الذي طلب فتحه مع البنك.	
يعد استخدام خدمات الموقع الإلكتروني / الخدمات البنكية الإلكترونية / العمليات المصرفية والخاص بالبنك الأهلي الأردني موافقة غير مشروطة من العميل بإتباعه والتزامه بهذه الشروط والأحكام.	
يحتفظ البنك بحق تعديل الشروط والأحكام في أي وقت على أن يبدأ سريان هذه التعديلات وتطبيقها عند نشرها على الموقع الإلكتروني وإشعار العميل بذلك من خلال رسالة نصية بحيث يكون العميل وحده مسؤولاً عن متابعة الشروط والأحكام وأية تعديلات قد تطرأ عليها بانتظام.	
التعاريف:	
يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الطلب المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك:	
البنك:	البنك الأهلي الأردني.
العميل:	الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي حصل على أو استخدم أياً من الخدمات المصرفية أو سيحصل عليها.
الحساب:	ويعني الحساب المفتوح لدى البنك بعملة أردنية أو أي عملة أخرى معتمدة لدى البنك سواء كان هذا الحساب خاضعاً للفائدة أم لا.
المصاريف:	كلفة أو نفقات الطوابع والبريد والتلفون والتلغراف والتلكس والتنقل والسفر وكافة أنواع التبليغات و فرق العملة ونفقات وعمولة التحصيل وسائر العمولات وكافة أنواع المصاريف البنكية الأخرى والرسوم والغرامات باختلاف أنواعها وأتعاب المحاماة والخبرة وأي رسوم قد يتكبدها البنك والنتيجة عن المقاضاة والتحكيم وتنفيذ الأحكام والتنفيذ على الضمانات.
رقم الملف / الحساب:	رقم ملف الأساسي ورقم أي حسابات أخرى يتم فتحها بعد الحساب الأساسي من قبل صاحب الحساب والذي يخصصه البنك لصاحب الحساب والمستخدم عند إجراء السحب والإيداع (من وإلى الحساب) وأي عمليات مالية أخرى.
التوقيع:	لفظ أطلق على الإمضاء والختم وبصمة الإصبع وعرفه قانون التعامل مع ذوي الإعاقة أي شكل من أشكال التوقيعات المعتمدة التي يختارها العميل ذو الإعاقة والتي تشمل الإمضاء، أو الختم، أو البصمة الإلكترونية، أو بصمة الأصبع، أو بصمة شريان / وريد الأصبع (Finger Vein Authentication Technology) أو بصمة العين.

التعاريف / تابع:

التوقيع الإلكتروني: المادة الثانية من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (58) لسنة 2001 أشارت إلى "البيانات التي تتخذ هيئة حروف، أو أرقام، أو رموز، أو إشارات، أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني، أو رقمي، أو ضوئي، أو أي وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها أو مرتبطة بها ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها ويميزه عن غيره من أجل توقيعه وبغرض الموافقة على مضمونه".

القاصر: هو الشخص الذي لم يكمل سن (18) سنة.

الحساب المبدئي: حساب يتم إنشاؤه من خلال تطبيق/ات البنك و/أو من خلال موقع/مواقع البنك الإلكتروني/ة أو عبر الطرق الموثوقة الإلكترونية أو الرقمية الأخرى التي تخضع للشروط والأحكام الخاصة لاستخدام الخدمة الآتية، والتي قد يقوم البنك بتحديثها من وقت لآخر بعد إعطاء العميل إشعاراً أو الحصول على موافقته حسب مقتضى الحال، وفي جميع الأحوال يجب على العميل مراجعة هذه الأحكام بشكل منتظم. وأن العميل يقر بقبوله شروط الخدمة، والاستمرار في استخدام الخدمة بعد أي تعديل تعتبر موافقة منه عليها.

الأحكام العامة التي تخضع لها جميع الحسابات:

1 يمنح العميل البنك الصلاحية المطلقة وغير قابلة للرجوع ويوافق على قيام البنك بالاستعلام عنه لدى وحدة الشيكات المرتجعة في البنك المركزي الأردني و/أو أي بنك آخر أو أي شركة أخرى من شركات معلومات الائتمان المرخصة من البنك المركزي ويعفى البنك من أي مسؤولية قد تنجم من جراء ذلك.

2 يحق للبنك أن يقيد على أي من حسابات العميل لديه جميع المصاريف والرسوم والفوائد والعمولات والضرائب والطابع التي يدفعها أو يتحملها نيابة عن العميل، أو التي تنتج عن أي معاملات فيما بين البنك والعميل وفقاً لشروط وأحكام المنتجات / الخدمات.

3 يخوّل العميل البنك بأن يقيد على الحساب جميع المبالغ التي قد تستحق للبنك على العميل فيما يتعلق بكافة أنواع العمولات والكمبيالات المخصومة أو المكفولة أو المحرّرة من قبله، أو الكفالات الصادرة أو الأوراق المشتركة أو غير ذلك، وفي حال إخلال العميل بأي من التزاماته التعاقدية وبعد إخطاره على عنوانه المعتمد لدى البنك، يقوم البنك في أي وقت بإيقاف حركة أو إغلاق أي حساب مفتوح باسم العميل لدى البنك ومطالبته فوراً بدفع أي رصيد مدين مترتب عليه مع ما يستحق للبنك من فوائد وغيرها، وذلك بالرغم من توفر ضمانات أو كفالات لهذه الحسابات لدى البنك.

4 إن جميع الأموال والأوراق المالية والتجارية المودعة لدى البنك وكذلك الأرصدة الدائنة والودائع وأي أموال أخرى مهما كانت طبيعتها والموجودة للعميل لدى البنك حالياً أو مستقبلاً في أي حساب كان وفي أي فرع من فروع البنك، يكون للبنك كامل الحق باحتباسها عن العميل لصالح البنك الذي له الحق في استيفاء أي مبالغ يكون العميل مديناً بها إذ تكون هذه المبالغ تأميناً وضماناً لسداد أي مبلغ و / أو أي فوائد و / أو أي مصاريف متحققة للبنك حسب قيوده على حسابات العميل معتبراً أن قيود البنك ودفائره حجة عليه.

5 يفوّض العميل البنك، وفق إرادته المطلقة، بجواز صرف أي سحبات تتم بمعرفة العميل في شكل شيكات أو تحويلات أو أوامر دفع لم يتوفّر لتغطيتها قيمتها رصيد كافٍ بحساب العميل الجاري، وذلك بضمان ودائع العميل الأخرى لدى البنك، كما يفوّض العميل البنك بتحويل الوديعة أو الودائع إلى حساب تأمينات نقدية مقابل تسهيلات مصرفية، وأن يتم السداد من الوديعة عند أول استحقاق له ويفوّض البنك إجراء ذلك دون الرجوع للعميل والحاجة إلى أي إشعار أو إنذار مسبق أو أي إجراءات قانونية أخرى ودون أن يكون للعميل حق الرجوع عن هذا التفويض إلا بموافقة البنك الخطيّة.

6 يعتبر نموذج توقيع العميل على بطاقة البنك المخصصة لذلك / صور التوقيعات الموثوقة للحسابات التي تم إنشاؤها من خلال القنوات الإلكترونية المختلفة والمعتمد لدى البنك معتمداً قانونياً بالنسبة لجميع العمليات العائدة لكافة حساباته وتعامله مع البنك، حيث إنه في حال تقديم أي طلب أو أمر دفع شيك بتوقيع مختلف عن النموذج المعتمد، فأن للبنك وفق خياره المطلق أن يقوم بإجراء العملية أو الامتناع عنها، حتى لو وجد كتاب أو تعزيز من العميل بذلك.

الأحكام العامة التي تخضع لها جميع الحسابات / تابع:

7	يقر العميل بأن دفاتر البنك وحساباته وقيوده العادية و / أو المنفذة باستخدام الأدوات والوسائل الإلكترونية والتقنية والرقمية على اختلاف أنواعها وأشكالها تعتبر صحيحة وقاطعة وملزمة له وحجة قاطعة في مواجهته ولا يحق له الاعتراض عليها أو الطعن بها مستقبلاً لأي سبب من الأسباب ما لم يصل للبنك من العميل اعتراض خطي عليها خلال (15) يوماً من تاريخ إرسال الكشف أو قيد أو إشعار أو خلافه.
8	يوافق العميل بموجب هذه الشروط والأحكام بقبول الإيداعات والحوالات المالية والشيكات البنكية التي تمت في الحساب من قبل أي طرف ثالث، ما لم يتقدم بطلب خطي يرفض مثل هذه الإيداعات ويسرى هذا الطلب اعتباراً من يوم العمل التالي لتاريخ تقديمه للبنك.
9	لا يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة حدوث أي تغيير على الشيكات المسحوبة من قبل العميل على الحساب والمملوءة فراغاتها بواسطة الآلة الكاتبة أو الكهروميكانيكية أو أي وسيلة أخرى للطباعة.
10	للبنك الحق المطلق بإجراء التقاص بين المبالغ المودعة في حسابات العميل المدينة والدائنة في أي فرع من فروع البنك وفي حال عدم إجراء التقاص فيحق للبنك قيد الفوائد على الحسابات المدينة.
11	في حال وجود عدة التزامات بذمة العميل، فإن للبنك الحق المطلق باختيار الحساب أو التسهيلات أو القروض التي يرغب بسدادها أولاً دون أي مسؤولية على البنك.
12	لا يلتزم البنك بتلبية طلبات العميل من النقد الأجنبي من حساباته المفتوحة لدى البنك بالعملة الأجنبية، إلا في حالة توفر النقد المطلوب في السوق المحلي، وعلى أن يكون الحد الأقصى لمبلغ السحب للمرة الواحدة المبلغ الذي يحدده البنك من حين لآخر شريطة إشعار البنك قبل يومي عمل على الأقل من تاريخ السحب.
13	يقبل البنك المعارضة في صرف أي شيك إذا كان بموجب طلب خطي موقع من العميل على نماذج البنك المعتمدة ووفقاً لأحكام القانون وسياسات البنك بهذا الخصوص.
14	يتحمل العميل كل عطل وضرر وخسارة مادية قد تنجم من جراء إيقاف صرف الشيك / الشيكات وأن تقيدوا على حسابي أي مبالغ ناتجة عن إيقاف الشيك / الشيكات.
15	البنك غير مسؤول عن قيام العميل بصرف الشيك / الشيكات نتيجة الخطأ أو السهو و/أو عدم صحة البيانات المقدمة للبنك من قبل العميل.
16	على العميل إشعار البنك خطياً عن أي إيقاف / رفع إيقاف لأي شيك / شيكات.
17	في حال عدم تقديم طلب لحجز مبلغ الشيك مقابل إيقاف دفع الشيك فإنه من المفهوم لدى العميل أنه سيتم التبليغ لغايات إدراج اسم العميل على قائمة وحدة الشيكات المرتجعة لدى البنك المركزي الأردني ما لم يتم تزويد البنك بما يلي: أ- ما يثبت إشهار إفلاس حامل الشيك. ب- ما يثبت التبليغ (لدى الجهات الأمنية أو القضائية المختصة) عن فقدان الشيك / الشيكات أو سرقة / سرقتها. ت- أن يقدم الساحب قراراً قضائياً بمشروعية سبب المعارضة. ث- أن يقدم الساحب قراراً قضائياً بتجميد الإجراءات بشأن الشيك / الشيكات. ج- أن يقدم الساحب تسوية مبرمة مع المستفيد حسب الأصول. ح- أن يقدم الساحب أصل الشيك.
18	البنك غير مسؤول عن فقدان أو ضياع أي شيكات ترسل للتحصيل بالبريد (أجنبية و / أو محلية) ولأسباب خارجة عن إرادته ولا تعود إليه.
19	من المفهوم أن أي شيك يتم إيداعه للتحصيل بحساب العميل لدى البنك يقوم البنك بتقديمه وفقاً للإجراءات المعتادة وخلال فترة زمنية معقولة وأن العميل يعفي البنك من أي مسؤولية ناشئة عن التأخير في تقديم الشيك للتحصيل أو التأخير في عملية التحصيل وإيداع الشيك في حسابه لأي سبب كان.

الأحكام العامة التي تخضع لها جميع الحسابات / تابع:

20	يحتفظ البنك بحق إغلاق أو رفض فتح أي حساب للحالات التي أتضح فيها عدم صحة أي مستندات أو معلومات مقدمة من العميل و / أو اكتشاف أن العميل مدرجا على أي من القوائم المحظور التعامل معها و/أو اخلال العميل بأي من الشروط التعاقدية التي تخضع لها عملية فتح الحساب.
21	يصرح العميل ويوافق بأنه لا تترتب على البنك أي مسؤولية أو التزام تجاهه عن أي نقص أو انخفاض في قيمة المبالغ التي تم قيدها على أي من حساباته لدى البنك أو عن عدم توافر هذه المبالغ بسبب المصادرات أو التحويلات الجبرية أو الحجوزات أياً كان نوعها نتيجة الإضرابات الأهلية أو الاضطرابات الداخلية أو لأسباب عسكرية أو سياسية أو أي أسباب أخرى أو ظروف قاهرة أو طارئة مهما كان نوعها أو طبيعتها والتي هي خارجة عن إرادة البنك، وفي هذه الحالة لا يكون البنك أو أي من فروعه أو مكاتبه أو تابعه مسؤولاً عن نتائج ما تقدم على حسابات العميل ويشمل ذلك أي حجز قضائي أو إداري من أي جهة كانت في أي دعوى حتى ولو لم يكن البنك أو العميل طرفاً فيها وسواء كانت مدنية أو جزائية.
22	يعتبر قيد المبالغ بموجب شبكات (برسم التحصيل والمودعة الفورية) أو أي أوراق أخرى قيداً مؤقتاً، بحيث لا يصبح نهائياً إلا من تاريخ تحصيلها بشكل أصولي، وفي حالة عدم تحصيلها، يقوم البنك تلقائياً بعكس هذه القيود من أنظمتها وقيوده ويجري هذا العكس على الحساب الذي قيدت به، ويقر العميل بأن أنظمة البنك وقيوده وحدها تعتبر الدليل القاطع والنهائي على الرصيد المستحق له في حسابه / حساباته، ونفوض البنك بأن يقوم بعكس أي قيد تم للحساب بطريق الخطأ أو السهو، ونعفي البنك من تحمل أي مسؤولية مهما كان نوعها نتيجة هذا النوع من الأخطاء أو السهو، ويتعهد العميل عند اكتشافه أي خطأ بإخبار البنك فوراً عن ذلك، وإعادة أي مبالغ قام العميل بسحبها من أصل مبالغ قيدت لحسابه بالخطأ بمجرد علمه بذلك و / أو لدى أول طلب من البنك و دون أي معارضة من العميل.
23	يوافق العميل بشكل مطلق على اعتبار جميع المبالغ والأموال والأسهم والسندات والوثائق والأوراق والأشياء ذات القيمة المالية والممتلكات التي تخصه سواءً الموجودة منها تحت يد البنك أو المودعة لديه في حساباته و / أو في الصناديق الحديدية الخاصة به سواءً في فروع البنك في الأردن أو في الخارج ضماناً لتسديد أي دين عليه / علي أي منهم بصفتهم مدينين و / أو كفلاء لمصلحة البنك، مهما كان سبب حصوله وسواءً كان فعلياً أو متوقعاً، وأنه يفوض البنك تفويضاً مطلقاً لا رجعة عنه، بالتصرف بها أو بيعها حين الاستحقاق، وبالطريقة وبالسعر الذي يراه مناسباً.
24	يفوض العميل البنك بشكل مطلق في حال الاشتباه بوجود عملية غسل أموال أو أي عملية ممكن أن تكون غير قانونية في أي من حساباته لدى البنك، القيام بالامتناع عن تنفيذ أي عملية على الحساب وتجميد الحساب والقيام بالإجراءات اللازمة، ويخلي طرف البنك من أي مسؤولية قد تنجم عن وقف العملية على الحساب سواءً أكانت سحباً، أو إيداعاً، أو تحويللاً، أو خلافه.
25	إن البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من العميل تخضع لأحكام السرية المصرفية.
26	لا مانع لدى العميل من قيام البنك بتجميد أو وقف أي من حسابات العميل لدى البنك أو حجز أي أموال قد تصل لصالح العميل بطلب من أي جهة رسمية.

27	تعتبر حسابات العملاء ذات الأرصدة الدائنة جامدة لدى البنك (Dormant Accounts) إذا لم يحصل عليها أي حركة سحب أو إيداع، مع تعذر إمكانية الاستدلال على وجود صاحب الحساب من خلال تعاملاته الأخرى مع البنك وبعد استنفاد كافة وسائل الاتصال به، وبعد انقضاء المدد المحددة التالية من تاريخ آخر حركة سحب أو إيداع، مع مراعاة أن لا يؤدي تطبيق البنك لأي نظام آلي جديد إلى تغيير التاريخ المذكور: أ- سنة على الحسابات الجارية وتحت الطلب. ب- سنتين على حسابات التوفير. ت- ثلاث سنوات على حسابات لأجل وخاضع لإشعار. مع مراعاة المبادئ التوضيحية التالية: يكون لكل حساب مدة تجميد وفقاً لأحكام المادة 67 من تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك رقم 14/2024 ويراعى في تجميد أي منهما ما يلي: أ- تكون أي حركة على أي من حسابات العميل لدى البنك نقطة بداية جديدة لاحتساب كافة المدد المقررة للتجميد لهذه الحسابات. ب- ان اقتطاع الاقساط الدورية سداداً للتسهيلات الممنوحة للعميل من حساباته الدائنة إضافة الى الحوالات الواردة وحوالة الرواتب وعمليات قيد العمولات والرسوم لمصلحة البنك لا تعتبر سبباً لجعله نشطاً. ت- مع مراعاة ما ورد ادعلاه في حال انقضاء المدة المقررة لتجميد أي من الحسابات فيتم تجميده ولا يكون لأي حركة وقعت بعد ذلك على حسابات العميل الأخرى اثر على الحساب المجمد. ث- يتم الاكتفاء باستيفاء عمولة الحسابات الجامدة فقط عند تجميد الحساب.
28	لا تعتبر أي حركة دائنة أو مدينة على الحساب الجامد أو صرف الشيكات المسحوبة على الحساب سبباً لتفعيله.
29	يحق للبنك إجراء تقاص بين الحسابات الجامدة وبين أي حسابات مدينة أو التزامات قائمة على أصحابها لدى البنك وسيتم وقف العمل ببطاقات الصراف الآلي وبطاقات الدفع والائتمان العائدة للحساب.
30	يتم الاستمرار باحتساب الفوائد أو الأرباح على الحسابات الجامدة حسب العقد الساري المفعول بتاريخ اعتبار الحساب جامداً.
31	يتم الاستمرار في إرسال كشوفات الحسابات والإشعارات الدورية لأصحاب الحسابات الجامدة.
32	يتم تفعيل الحساب الجامد فقط عند مراجعة العميل شخصياً أو من يمثله بموجب وكالة عدلية أو تفويض معتمد من البنك أو من خلال أي من الوسائل المتاحة والمعتمدة بهدف تفعيل الحساب وبعد التحقق من شخصية العميل أو الوكيل وتوقيعه على إقرار بصحة الرصيد بتاريخه أو في حال قام العميل شخصياً أو من ينوب عنه بالسحب أو الإيداع من الحساب.
33	إذا لم يبق رصيد في الحساب، فإن العميل يفوض البنك وفي أي وقت يشاء وبمحض إرادة العميل المطلقة، أن يغلق الحساب، واطار العميل بذلك من خلال الرسالة النصية القصيرة، وبالتالي فإن العميل يعفي البنك بعد إغلاق الحساب من تنفيذ أي أوامر كانت قد صدرت من العميل سابقاً تتعلق بالحساب سواءً أكانت تخص الشيكات الموقوفة و / أو الأوامر الثابتة و / أو أي إجراءات أخرى حتى لو تم إعادة فتح الحساب لأسباب مختلفة، ودون أن يتحمل البنك أي مسؤولية نتيجة هذا الإجراء، ويتعهد العميل بإعادة دفتر / دفاتر الشيكات التي بحوزته حال إغلاق الحساب، ونفوض البنك تفويضاً مطلقاً لا رجعة عنه بإغلاق الحساب و / أو الحسابات لدى البنك في حال سوء استغلال الحساب و / أو الحسابات كسحب شيك بدون رصيد مثلاً دون أن يترتب على البنك أي مسؤولية على ذلك.
34	من المفهوم لدى العميل بأن كافة الإيداعات والسحوبات بالعملات الأجنبية في الحسابات وكذلك المصاريف والفوائد المتعلقة بها تخضع لتعليمات البنك المركزي و / أو للتعليمات الإدارية المعمول بها لدى البنك.
35	في حالة وفاة العميل يتم إيقاف احتساب الفوائد الدائنة وفقاً لطبيعة ونوع الحساب وإغلاق الحساب الجاري باستثناء الحسابات لأجل والمذكورة لاحقاً.

36	أ- يوافق العميل / العملاء على قيام البنك بإبلاغ البنك المركزي الأردني و / أو أي جهة يوافق عليها وكذلك جميع الجهات التي يحق للبنك إبلاغها بموجب قانون البنوك بالشيكات المرتجعة والمسحوبة من قبل العميل أو العملاء على أي حساب من حسابات العميل لدى البنك والمعادة لأي سبب كان، وتطبق كافة الأحكام الواردة في تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة لدى البنك المركزي الأردني النافذة المفعول بحق العميل و / أو أي جهات يحق لها طلب المعلومات وبالحدود التي يتطلبها القانون.
	ب- يحق للعميل تفويض الغير على حسابه بموجب تفويض بنكي معتمد من البنك أو بموجب وكالة عدلية يتم عرضها على الجهات القانونية المعتمدة للبنك للتأكد من صحتها وصلاحيته سرياتها ويحق للمفوض امتيازات صاحب الحساب الأصلي في حدود التفويض أو الوكالة. وفي حال إلغاء التفويض على الحساب لا بد من تبليغ البنك خطياً بذلك و / أو عن طريق الفاكس والخدمات الإلكترونية أو الحضور شخصياً ويحق للبنك وفق خياره المطلق الوفاء بكافة الشيكات والسندات الأخرى الموقّعة طبقاً للتفويض السابق في حال كانت تحمل تاريخ سابقاً وقُدّمت بعد تاريخ التعليمات الجديدة المصدرة من العميل لاحقاً.
37	يلتزم العميل بإبلاغ البنك بأي تعديل يتعلّق بأسماء المفوض و / أو المفوضين بالتوقيع على الحساب و / أو الحسابات لدى البنك أو شروط توافيقهم أو تغيير حدود صلاحياتهم، وذلك بمجرد وقوع هذه التعديلات ويقرّ العميل بأنه يتحمّل أي مسؤولية ناجمة عن تقصير في تنفيذ هذا الشرط ويوافق العميل على ألا يكون البنك مسؤولاً عن هذا التعديل إلا من تاريخ استلام البنك لكتاب العميل بما يفيد التعديل ويحق للبنك صرف أي شيكات أو أوامر دفع إذا كان تاريخها أو وردت إلى البنك بتاريخ سابق عن تاريخ تعديل المفوضين. أمّا بخصوص الشيكات وأوامر الدّفع الموقّعة من قبل المفوضين السابقين والتي تحمل تاريخ لاحق لتعديل المفوضين فإن هذه الأوامر أن كانت قد وردت قبل تاريخ التعديل فإنه يحق للبنك تنفيذها.
38	يحق للبنك الامتناع عن قبول أي وكالة في حال مضى على تنظيمها أكثر من مدّة معيّنة وحسب تعليمات البنك الداخليّة.
39	يمنع على أي من عملاء البنك (أفراد) استخدام الحساب الشخصي لغايات تجارية، ويحق للبنك بإغلاق الحساب إذا تبين له أنه تم استخدام حساب شخصي لغايات تجارية ودون أي مسؤولية على البنك.
40	يقر العميل بأنه في حال فتح حسابات أخرى له من أي نوع كانت بعد التوقيع على هذا الطلب فإنها تكون خاضعة للشروط الموافقة عليها من قبله بموجب هذا الطلب، بحيث تسري كافة أحكام ونصوص هذا الطلب على كافة الحسابات المفتوحة.
41	يعتبر العنوان المبين في هذا الطلب هو عنوان العميل الوحيد والمُعترف به، ويصرّح العميل ويوافق بأنّ كافة المراسلات والإشعارات الموجهة إليه على هذا العنوان المذكور بما فيها الإخطارات والدعاوى القانونيّة، والمتعلّقة بهذا الحساب و / أو الحسابات، بأنه تبلغها واستلمها، ويعتبر حجة في مواجهته عن ذلك وتعتبر كذلك مرسلّة إليه على عنوانه ويسقط العميل حقّه في إثارة أي دفع كان بهذا الخصوص، بما في ذلك الدفع بعدم صحّة التبليغات أمام أي جهة كانت ويعتبر هذا تنازلاً عن هذا الحق من قبله غير قابل للتّقص أو الرجوع عنه.
42	يتعهد العميل بإبلاغ البنك خطياً بأي تعديل يطرأ على عنوانه الوارد في الطلب، وبخلاف ذلك العنوان المبين في الطلب هو العنوان القانوني المعتمد لكافة المراسلات والمعاملات الناشئة عن هذا الطلب والمتعلّقة به بما فيها الإخطارات العدليّة وتبليغ الدعاوى القضائيّة.

43	يحوّل العميل البنك وفقاً لاختياره حقّ كشف الحساب، وقيّد الفوائد المستحقّة للبنك على الحساب وضمّمها إلى رصيد الحساب، كما يحوّله بأن يقيّد على الحساب قيم الكمبيالات أو الشيكات أو أي مستندات أخرى للعميل في حوزة البنك، سواءً كانت برسم التحصيل أو أي صورة أخرى، وأن يقيّد للحساب رصيد أي حساب آخر مفتوح باسم العميل لدى البنك أو لدى أي فرع آخر للبنك كتغطية أو كتأمين لتسديد جميع التزامات العميل تجاه البنك، بحيث لا يستحقّ دفع رصيد الحساب أو أرصدة الحسابات الأخرى إلاّ بعد تسديد جميع التزامات العميل تجاه البنك، وللبنك حقّ إجراء التّقاصّ بين أرصدة جميع الحسابات المفتوحة باسم العميل لدى البنك، بما فيها حساباته المفتوحة بأي عملة أخرى، ولا يعتبر أي كشف للحساب سواء بالسحب منه أو بالقيّد فيه موافقة من البنك على منح تسهيلات على المكشوف، وإتما هو امتياز من البنك للعميل يترتّب عليه تسديده خلال مدّة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ أي كشف.
44	في حالة حصول العميل على تسهيلات مصرفية مهما كان نوعها وفي حال عدم السداد يحوّل البنك المبالغ من حسابات العميل الدائنة إلى حساب تأمينات نقدية ضماناً لسداد القرض الممنوح كما يفوّض العميل البنك بالقيّد على حسابه أي مبالغ تستحقّ على العميل بالإضافة إلى الفوائد المدينة المستحقّة وأي مصاريف أخرى بعد مطالبة البنك بالمستحقّات كما يتمّ إجراء التّقاصّ بين هذه الالتزامات وبين المبالغ النقدية المحجوزة في حساب تأمينات نقدية مقابل تسهيلات مصرفية دون الرجوع إلى العميل ودون الحاجة إلى أي إشعار أو إجراءات مُسبقة، تفويضاً نهائياً، ولا يحقّ للعميل الاعتراض على هذا الإجراء باعتباره إجراء قانوني موافق عليه من قبله سلفاً ويقرّ العميل بأنّ حساب التأمينات النقدية هو حساب داخلي خاصّ بالبنك ولا يستطيع التصرّف به ويكون لأمر البنك وباسم البنك و / أو باسم البنك / اسم العميل.
45	يحقّ للبنك الإيقاف التدريجي لبعض العمليات المالية والخدمات المقدّمة للعميل، أو وقف، أو تجميد الحساب، أو إغلاقه في حال رفض العميل أو عدم استجابته لطلب البنك تحديث البيانات خلال الفترة التي يحددها البنك وفق تعليمات البنك المركزي بالخصوص.
46	يقرّ العميل غير أردني الجنسية بتزويد البنك بنسخة عن جواز السفر حال تجديده ويحقّ للبنك الإيقاف التدريجي لبعض العمليات المالية والخدمات المقدّمة للعميل في حال عدم تزويده بذلك.
47	يمنح العميل البنك موافقة على جمع واستخدام والإفصاح ومشاركة ونقل ومعالجة معلوماته وبياناته الشخصية الواردة في نموذج الطلب الخاصّ به ووثائق فتح الحساب والوثائق التي يقدّمها للبنك أو تلك التي تكون بحوزة البنك، وذلك لوحد أو أكثر من الأغراض كما هو مذكور في سياسة الخصوصية للبنك الواردة على الرابط https://ahli.com/privacy-policy والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: أ. معالجة طلباته وتزويده بخدمات ومنتجات البنك بالإضافة إلى الخدمات والمنتجات المقدّمة من مزوّدي خدمات خارجيين مقدّمة من خلال البنك؛ ب. تولّي إدارة علاقته و / أو حساب (حسابات) مع البنك؛ إرسال معلومات التسويق والإعلان والترويج حول المنتجات / الخدمات الأخرى التي قد يقدّمها البنك والشركات التابعة للبنك والشركات ذات الصلة له، والتي يعتقد البنك أنها قد تهّمه أو تفيده («رسائل التسويق»)، عن طريق البريد العادي، أو الهاتف، أو الرسائل النصية، أو البريد الإلكتروني، أو الفاكس، أو غير ذلك من الوسائل (كما هو موضح في أي نموذج طلب و / أو مستندات فتح الحساب و / أو المستندات التي قدّمها العميل أو التي تكون بحوزة البنك)؛ يُشار لها مجتمعة «بالغايات».
48	يقرّ العميل ويوافق على أنه يجوز للبنك الكشف والإفصاح عن البيانات الشخصية للعميل لمقدّمي الخدمات (بما في ذلك المحامون / شركات المحاماة) والتي قد تكون موجودة خارج الأردن والمنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، لأي غاية من الغايات، وبالتالي إذا تم التعاقد مع أي من مزوّدي الخدمة من قبل البنك، سيتولى مقدّمو الخدمة معالجة بيانات العميل الشخصية لصالح البنك لوحد أو أكثر من الغايات.
49	يقرّ العميل ويوافق على أن يقوم البنك بمعالجة بياناته الشخصية عن طريق القراءة الآليّة والتحقّق من صحّة البيانات وغيرها من أساليب المعالجة الآليّة للصور ونسخ المستندات المسوّحة صوتياً مع مزيد من التّحقّق بالمقارنة مع البيانات الموجودة في قواعد البيانات المختلفة، بما في ذلك الأشخاص الدوليّون المكشوفون سياسياً والعقوبات وقوائم العقوبات الخاصة بالبلد والقوائم الجنائية والقوائم المالية.

الأحكام العامة التي تخضع لها جميع الحسابات / تابع:

50	تغطي الموافقة على المعالجة الواردة هنا العمليات التالية: الجمع، أو التسجيل، أو التنظيم، أو الهيكلة، أو التخزين، أو التكييف، أو التغيير، أو الاسترجاع، أو التشاور، أو الاستخدام، أو الإفصاح عن طريق الإرسال، أو النشر، أو إتاحتها بطريقة أخرى، أو التنظيم، أو الدمج، أو التقييد، أو المحو، أو الإتلاف.
51	يقرّ العميل بموجب هذه الشروط والأحكام بأنه قد تمّ إعلامه بحقه في: أ. سحب موافقته على معالجة البيانات الشخصية في أي وقت، وفي حال سحب موافقته، فلن يؤثر ذلك على أي معالجة حدثت بالفعل، أو أي معالجة أخرى لبياناته لا تتعلق بهذه الموافقة، ولكن هذا يعني أنّ البنك سوف يتوقّف عن معالجة بياناته للأغراض المبيّنة أعلاه. ب. الوصول إلى بياناته الشخصية وتعديلها. ت. تقديم طلب خطّي مبرّر لحظر معالجة بياناته لسبب معيّن. ث. الاعتراض على معالجة بياناته الشخصية. ج. الاعتراض على نقل بياناته الشخصية، بما في ذلك الحقّ في الاعتراض على استخدام أي من المتعاقدين مع البنك في معالجة بياناته الشخصية؛ ح. يمكن ممارسة جميع الحقوق المذكورة أعلاه عن طريق الاتصال بالبنك من خلال قنوات الاتصال المتاحة. خ. مع مراعاة التشريعات سارية المفعول، تقديم طلب مبرّر كتابياً لمحو بياناته الشخصية.
52	يدرك العميل أنه إذا كان غير راضٍ عن كيفية استخدام البنك لبياناته، فيمكنه تقديم شكوى إلى أي جهة حكومية مسؤولة.
53	تعتبر الرسائل سواءً المسجّلة و / أو العادية و / أو المرسلّة بالفاكسميلي و / أو الأفلام المصغّرة (الميكروفيلم والميكروفيش) و / أو الصور و / أو الرسائل القصيرة SMS التي يستخرجها البنك عن قيوده ودفاتره وحساباته ومحتويات ملفّاته بيّنة قانونية.
54	يقرّ العميل بأنه قد قرأ بعناية جميع الأحكام المذكورة أعلاه وأنه يوافق على ما ورد بها طوعاً وبشكل لا لبس فيه.
55	تخضع هذه الأحكام والشروط لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية وفي حال وجود أي نزاع بين الطرفين فإنّ المحكمة المختصة هي محكمة عمّان - قصر العدل، في أي دعوى أو مطالبة من قبل العميل للبنك أو من قبل البنك للعميل ويحق للبنك ووفق خياره المطلق أن يلجأ لاختصاص أي محكمة داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها في حال رغب بذلك من حيث مكان إقامة العميل أو الفرع المعنيّ أو مكان وجود أي أموال له ويتحمّل العميل جميع الرسوم والمصاريف القانونية وأتعاب المحاماة في حال قيام البنك بإقامة دعوى بأي مطالبة مالية تتعلق بالحساب ويفوّض البنك تفويضاً مطلقاً لا رجعة فيه يقيد بها على حساب العميل.
56	يلتزم البنك بالتقيّد بقانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم المؤقت رقم 35 لسنة 85 وتعديلاته أو ما يحلّ محله.
57	تعتبر وحدة معالجة شكاوى العملاء الجهة المعنية باستلام شكاوي العملاء و معالجتها و دراستها وتقديم الرأي بشأنها والرد عليها ضمن الفترات الزمنية المحددة بالتعليمات، وفي حال وجود أيّ شكوى يمكن للعميل التواصل مع هذه الوحدة بشقّي وسائل الاتصال المتاحة سواءً الحضور شخصياً إلى مقرّ الوحدة أو بالبريد العادي ص.ب. 3013 عمان 18111 الأردن أو الإلكتروني complaints@ahli.com، والقنوات الالكترونية أو خط الهاتف 06-5656300 أو الفاكس 06-5657268.
58	يجب على العميل / المشتكي إخطار البنك في حالة تقديمه شكوى إلى القضاء ، قبل تلقي رد من البنك بخصوصها.
59	يتعهّد العميل بتوفير كافة الوثائق التي يطلبها البنك خلال فترة زمنية يحددها البنك، وفي حال عدم توفير هذه الوثائق يحقّ للبنك إغلاق الحساب.
60	في حال قبول العميل التعامل بواسطة التلكس، أو الفاكس، أو الهاتف، أو البريد الإلكتروني فإنّ مخاطر هذا التعامل تقع على مسؤوليته الكاملة ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي ضرر قد يلحق بالعميل طالما أنه نفّذ ما ورد إليه من تعليمات من خلال تلك الوسائل بحسن نيّة.

الأحكام العامة التي تخضع لها جميع الحسابات / تابع:

61	البنك وموظفوه يعملون وفقاً لظروف العمل الاعتيادية، ولا يتحمل البنك أو موظفوه أدنى مسؤولية في أي ظروف ناشئة عن أسباب خارج نطاق سيطرته تؤدي إلى تأخر تنفيذ كافة العمليات البنكية سواءً واردة من خلال البريد العادي / البريد الإلكتروني / طلبات العميل المباشرة أو الفقدان أو الضرر، ويتحمل العميل جميع المخاطر المتعلقة بكل عملية.
62	يتعهد العميل بأن تتم عمليات السحب والإيداع بعملة الحساب، ولا مانع للعميل في حالة عدم تمكن البنك من تنفيذ سحبوبات العميل بعملة الحساب، أن يقوم العميل بتنفيذ السحب بعملة أجنبية أخرى، وإن لم يكن ذلك ممكناً في العملة المحلية، وذلك بسعر الصرف الجاري يوم إجراء السحب.
63	تطبق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني بخصوص تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك (14/2024) وتعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء ذوي الاعاقة (18/2018) وتعليمات تنظيم إجراءات إعرف عميلك والتعامل معه إلكترونياً رقم (7/2021) وتعديلاتها.
64	يوافق العميل على قيام البنك بالاستعلام عن، والاطلاع على، والإفصاح عن، وتزويد، وتبادل المعلومات الائتمانية الخاصة بالعميل / غيرها لدى شركة كريف الأردن أو أي جهة مرخص لها لاحقاً.
65	يفوض العميل البنك بالاستعلام عنه لدى وحدة الشيكات المرتجعة في البنك المركزي الأردني و / أو أي بنك آخر.
66	تغلق الحسابات الغير مستكملة ورصيداً صفر بعد 10 أيام آلياً وفي حال وجود أرصدة دائنة يتم متابعة العميل لغايات تسحيبه المبلغ من الحساب والسير بإجراءات الإغلاق.
67	تغلق الحسابات المجمدة آلياً ببداية كل شهر في حال كان الرصيد صفر ولا يوجد أي حركات على الحسابات الأخرى وتم استنفاد وسائل الاتصال مع العميل.
68	تغلق حسابات القروض آلياً عندما يصبح رصيد القرض صفر.
69	تطبق الرسوم والعمولات المتعلقة بأية كلف تنتج عن تقديم أي من الخدمات و/أو المنتجات المصرفية طبقاً لقائمة الرسوم والعمولات المعتمدة وتعديلاتها والمنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك.
70	كقاعدة عامة، يحظر على العميل التعامل بالعملات الافتراضية، بأي شكل من الأشكال والمحظورة من قبل البنك المركزي الأردني أو تبديلها مقابل أي عملة أخرى أو التعامل بالحسابات لدى البنك أو إرسال أو استقبال حوالات مقابلها بغرض شراؤها أو بيعها، وبحال تبين خلاف ذلك يحق للبنك إغلاق الحساب فوراً ودون إشعار مسبق بذلك للعميل.
71	تعتبر خصوصية وحماية معلومات العميل الشخصية أمراً هاماً بالنسبة للبنك، حيث إن البنك يعتبر معلومات العميل الشخصية خاصة وسرية، وعليه فإن البنك مكرس لحماية خصوصية العميل وتزويده بأعلى معايير الحماية ويقوم البنك باتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة والملائمة للحفاظ على معلومات العميل الشخصية التي في حوزة البنك بشكل آمن يضمن حمايتها من الفقدان أو الدخول غير المصرح به أو إساءة الاستخدام، أو التعديل والإفصاح غير المصرح بهما، وحتى يتمكن البنك من الاستمرار في حماية معلومات العميل الشخصية فعلى العميل القيام بما هو آت: <ul style="list-style-type: none"> • القيام بمراجعة رصيده وكشوفات حساباته المصرفية بشكل دوري والإبلاغ الفوري عن وجود اختلافات. • الاتصال بالبنك بشكل فوري في حال اعتقاد العميل بان شخصاً ما استطاع الحصول على كلمة السر الخاصة به، أو رمز الاستخدام، أو أي معلومات سرية أخرى. ويبقى مسؤولاً عن ذلك حتى تاريخ تبليغ البنك. لا يترتب على البنك أي مسؤولية في حالة عدم انتظام أو توقف الخدمة أو عدم الدقة في المعلومات المستخرجة بواسطتها، وان يقوم العميل بالتأكد بأن برنامج الحماية من الفيروسات محدث على الدوام، وعدم استخدامه شبكات عامة. للمزيد من المعلومات على كيفية حماية امن كلمة السر الخاصة بالعميل وغيرها من المعاملات الخاصة بحماية سرية وامن المعلومات المالية للعميل، يرجى الاطلاع على نظام الأمن والحماية.
72	يكون حق الفائدة للإيداع النقدي هو حق ثاني يوم عمل وأن أي عملية سحب من المبلغ المودع في نفس يوم الإيداع سيترتب على العميل فائدة مدينة بمقدار نسبة الفائدة المدينة المعتمدة بذات التاريخ على الحساب المكشوف.

الأحكام العامة التي تخضع لها جميع الحسابات/ تابع:	
73	البنك لن يكون مسؤولاً عن أفعال البنوك المراسلة أو الوكلاء أو الوسطاء ممن يستعين بهم أو يتعامل معهم متى تطلب تنفيذ أية عمليات قد يجريها أو يطلبها العميل مثل هذا التعامل وان البنك لن يكون مسؤولاً عن إعادة أصل أية أوراق أو مستندات قد تحتجزها السلطات الرسمية أو المؤسسات التي يتعامل معها البنك طالما أن احتجازها لأسباب لا يد للبنك فيها.
74	يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن أية إجراءات أو قيود قد تفرضها أية سلطات في الداخل أو الخارج على حساباته لدينا أو أية عمليات مصرفية قد يجريها.
75	يحق للبنك لغايات تقديم الخدمات المالية أو المصرفية لعملائه استخدام خوادم البنك أو تطبيقات الكترونية واو اللجوء الى مساعدة فنية أو تكنولوجيا من المقر الرئيسي للبنك - الأردن أو فروعه أو شركاته الحليفة أو التابعة داخل أو خارج الدولة أو من خلال تعاقد البنك مع اطراف ثالثة داخل أو خارج الدولة وعليه فان العميل يوافق مسبقاً ويرخص للبنك إرسال بياناته المالية وغير المالية وعلى أي صورة كانت بما في ذلك دخول هذه الأطراف على أنظمة البنك والاطلاع على البيانات دون أن يعد البنك بذلك مخلاً باي من التزاماته تجاه العميل وخصوصاً ما يتعلق منها بالسرية المصرفية.
76	للبنك ودون إلزام عليه أن يعتمد أي تفويض أو توكيل مصادق على صحة توقيع العميل من المراجع الرسمية لاي دولة أو البنوك المراسلة حتى وان كان توقيع العميل غير مطابق لنموذج التوقيع المحفوظ لدى البنك.
77	في حال طلب العميل سحب مبالغ نقدية كبيرة بالعملة المحلية وأو الأجنبية يكون من حق البنك إرجاء تنفيذ طلب العميل الى الوقت الذي يحدده لذلك.
78	يوكد العميل بأنه المستفيد الحقيقي من جميع العمليات البنكية التي تتم على حسابه لدى البنك.
79	تسري هذه الشروط والأحكام على أي حسابات فرعية يقوم العميل بفتحها أو أية عمليات أو خدمات يقدمها البنك ويكون العميل قد طلبها عند فتح الحساب أو في أي وقت لاحق.
80	يمكن للعميل التواصل مع البنك من خلال القنوات المتاحة: - زيارة أي فرع من فروع البنك الأهلي الأردني. - مركز الاتصالات والمحافظ على العملاء على الرقم: 5007777 - 06. - وحدة معالجة شكاوى العملاء: الحضور شخصياً إلى مقر الوحدة أو بالبريد العادي ص.ب. 3013 عمان 18111 الأردن أو الإلكتروني complaints@ahli.com , والقنوات الالكترونية أو خط الهاتف 06-5656300 أو الفاكس 5657268 - 06.

الأحكام الخاصة بالحسابات الجارية:	
1	لا تحسب فائدة دائنة على الأرصدة الدائنة للحساب الجاري إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك.
2	البنك لن يقبل أي شيك مسحوب عليه أو مودعاً لديه برسم التحصيل إلا اذا كان محرراً على النماذج التي تصدرها البنوك لهذا الغرض وعليه ويتعهد العميل بأن لا يسحب من الحساب إلا بموجب الشيكات الصادرة على النماذج المعتمدة من قبل البنك، ويحق للبنك، ودون أي مسؤولية عليه، أن يرفض صرف أي شيك مسحوب من قبل العميل على الحساب إذا كان محرراً على غير الشيكات الخاصة الصادرة للعميل من البنك، ويتعهد العميل بأن يحافظ على الشيكات الصادرة إليه، وأن يكون مسؤولاً عن كل خسارة أو ضرر يحدث من جراء استعمالها بطريق الغش أو الخطأ أو السرقة، أو بسبب فقدانها بما في ذلك فقدانها في البريد اعتباراً من تاريخ إرسالها إليه، ويتعهد بإبلاغ البنك في حالة سرقتها أو فقدانها.
3	يخوّل العميل البنك وفقاً لاختياره حق كشف الحساب، وقيّد الفوائد المستحقة للبنك على الحساب وضمّها إلى رصيد الحساب، كما يخوّل به بأن يقيد على الحساب قيم الكمبيالات أو الشيكات أو أي مستندات أخرى للعميل في حوزة البنك، سواءً كانت برسم التحصيل أو بأي صورة أخرى، وأن يقيد للحساب رصيد أي حساب آخر مفتوح باسم العميل لدى البنك أو لدى أي فرع آخر للبنك كتغطية أو كتأمين لتسديد جميع التزامات العميل تجاه البنك، بحيث لا يستحق دفع رصيد الحساب أو أرصدة الحسابات الأخرى إلا بعد تسديد جميع التزامات العميل تجاه البنك، وللبنك حق إجراء التقاص بين أرصدة الحسابات المفتوحة باسم العميل لدى البنك، بما فيها حساباته المفتوحة بأي عملة أخرى، ولا يعتبر أي كشف للحساب سواء بالسحب منه أو بالقيّد فيه موافقة من البنك على منح تسهيلات على المكشوف، وإتما هو امتياز من البنك للعميل يترتب عليه تسديده خلال مدّة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ أي كشف.

الأحكام الخاصة بالحسابات الجارية/ تابع:

4	يتم إصدار دفاتر شيكات للحساب الجاري فقط.
5	في حال حصول العميل على دفتر شيكات بناء على طلبه وموافقه البنك على ذلك، فإنه يتعهد بالمحافظة عليه وحفظه في مكان آمن، وأنه يتعهد بإبلاغ البنك من خلال القنوات المعتمدة في حالة ضياع أو سرقة أي ورقة منه، وفي جميع هذه الحالات فإنه يعفي البنك من أي مسؤولية قد تنشأ نتيجة ذلك و / أو عن تزوير أي ورقة منه و / أو نتيجة إرسال بالبريد، ودون أدني مسؤولية عن أي حادث ينشأ نتيجة هذا الإرسال.
6	يقوم البنك باقتطاع عمولة الشيكات المعادة لعدم وجود/كفاية الرصيد (20) ديناراً للشيك سواء كان شيك كاونتر أو مقاصة ولمرة واحدة فقط لنفس الشيك بغض النظر عن عدد مرات تقديمه، على أن يتم استيفاء العمولة من حساب العميل (الساحب) وإن لم يتوفر رصيد في حسابه يتم كشف الحساب وقيود العمولة على حسابه ويحق للبنك تعديل هذه المبالغ في حال تعديلها من قبل البنك المركزي الأردني.
7	يقوم البنك بإعادة الشيكات بدون رصيد، وله الأحقية بتبليغ البنك المركزي بذلك إذا لم يتم تسوية الشيك خلال 15 يوم عمل من اليوم التالي لتاريخ إعادة الشيك المذكور في التبليغ بحيث سيتم إدراج اسم العميل على قائمة العملاء المعاد لهم شيكات لدى البنك المركزي الأردني ولكل من أعيد له شيك لعدم وجود رصيد أو كفايته، وسيتم استيفاء عمولة على ذلك من حساب العميل دون الرجوع إليه.
8	لا يجوز تدني رصيد حساب العميل عن الحد المتفق عليه مع العميل وكما جاء في شروط المنح وفي تلك الحالة لا يلتزم البنك بقبول أي تعليمات أو السماح بأي حركة على الحساب والتي من شأنها تغريم العميل العمولات والرسوم بهذا الخصوص.
9	في حال تم كشف حساب العميل يتم استيفاء فائدة مدينة على الحساب المكشوف وفق تعليمات البنك المركزي الأردني و / أو عقود البنك الموقعة والموافق عليها من العميل.
10	يقوم البنك بتنفيذ جميع التعليمات الصادرة من العميل ما لم يردنا بعكس ذلك خطياً من العميل ورفض تنفيذ التعليمات غير الواضحة وغير الكاملة على أن يتم إبلاغ العميل بذلك.
11	يقرّ العميل أنه في حال إصداره لأي شيك بتاريخ لاحق سواءً ذكر عليه (لا يصرف إلا بتاريخه) أو لم يذكر وتقدم المستفيد أو الحامل لصرف الشيك قبل التاريخ المحدد فإنّ البنك سيقوم بصرف الشيك في حال وجود رصيد أو إعادته في حال عدم وجود أو عدم كفاية الرصيد أو لأي سبب من أسباب الإعادة وفق تعليمات البنك المركزي الأردني بالخصوص.
12	أن معارضة العميل بوفاء أي شيكات سحبها على حسابه لن تكون مقبولة إلا إذا قام بإشعار البنك خطياً بهذه المعارضة قبل صرف تلك الشيكات نقداً أو قيداً بحساب المستفيد.
13	لبنك أن يقوم بإغلاق الحساب الجاري في حال قيام العميل بسحب ثلاث شيكات بدون رصيد مع تطبيق تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة الصادرة عن البنك المركزي في حال إعادة أي شيك بدون صرف.
14	يتم قيد الفوائد المدينة على الحساب في نهاية الشهر أو حسب المدد التي يحددها البنك.
الأحكام الخاصة بحسابات ودائع تحت الطلب:	
1	لا يجوز أن يقل رصيد الحساب عن الحد الأدنى الذي يحدده البنك من حين لآخر لرصيد الحساب الخاضع للفائدة، وفي حال انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى لا يتم احتساب أي فائدة دائنة على رصيد الحساب.
2	تحتسب فائدة دائنة على الرصيد اليومي الحر للحساب.
3	لا يصدر البنك للعميل دفتر شيكات على هذا الحساب، كما لا يجوز للعميل أن يحرر شيك أو أوامر دفع على الحساب، علماً بأن البنك غير ملزم بالدفع من حساب ودائع تحت الطلب الا بحضور العميل شخصياً.

الأحكام الخاصة بحسابات لأجل:

1	لا يحقّ للعميل سحب أي مبلغ قبل تاريخ الاستحقاق.
2	يكون للبنك عند الاستحقاق الخيار في إعادة ربط المبلغ لمدة أخرى مماثلة بالسعر السائد في حينه، أو تحويله إلى الحساب الجاري للعميل المودع أو أي من حساباته.
3	في حالات الضرورة القصوى التي يوافق فيها البنك للعميل على سحب الوديعة كلياً أو جزئياً قبل الاستحقاق فيتمّ تطبيق أحكام تعليمات الفوائد على الودائع والتسهيلات رقم (14/2002) تاريخ 15/12/2002 الصادر من البنك المركزي الأردني والتي تتضمن غرامات كسر الوديعة ويتمّ احتساب الفوائد وفقاً للمعادلة التالية: (قيمة الوديعة × سعر الفائدة المتفق عليه × مدة الوديعة) مطروحاً منه (الجزء المسحوب من الوديعة × الحدّ الأعلى لسعر الفائدة المعلن بتاريخ السحب على الأجل المماثل لأجل الوديعة المسحوبة مضافاً إلى 2% × المدة المتبقية من أجل الوديعة المسحوبة) أو وفقاً لأي معادلة سارية المفعول في حينه.
4	إن مدة الربط تشكّل عاملاً هاماً وجوهرياً في تحديد نسبة الفائدة الدائنة.
5	يتمّ حجز مبلغ الوديعة أو الحساب أو تحويله للجهة المعنية في حال ورود قرار قضائي أو رسمي بالحجز أو تحويل مبلغ الوديعة لحساب أي جهة قضائية أو تنفيذية أو رسمية، وبحدود المبلغ المحجوز أو المحوّل من مبلغ الوديعة.
6	في حال تمّ قيد الفوائد مقدّماً بحساب العميل فإنّ للبنك الحقّ بالرجوع على العميل بقيمة الفوائد التي تمّ دفعها للعميل مقدّماً وإجراء التّقاصّ بين ما يستحقّ للبنك من عمولة كسر الوديعة وأي حسابات دائنة للعميل لدى البنك أو استيفاء غرامة الكسر من الوديعة في حال عدم وجود حسابات دائنة للعميل أو في حال تمّ قبض الفوائد مسبقاً، بحيث تعتبر الفوائد المدفوعة للعميل وأصل الوديعة وحدة واحدة لغاية استيفاء غرامة الكسر كما هي في المعادلة أعلاه والمقصود بجملة (وحدة واحدة) هو أن استيفاء الغرامة يجب ألاّ يمتدّ إلى مبلغ الوديعة الأصلي حين الربط ولكن يمكن اقتطاع مبالغ من أصل الوديعة في حال قبض الفوائد مقدّماً.
7	البنك يستمرّ باحتساب الفائدة على الوديعة حسب ما ورد بالعقد الموقع مع العميل، بالرغم من صدور قرار بالحجز التحفظي عليها من مرجع مختصّ.
8	لا يجوز تدبّي رصيد العميل على الحدّ المتفق عليه كما هو منصوص وفي تلك الحالة لا يلتزم البنك بدفع فائدة على الحساب وتغريم العميل الرسوم بهذا الخصوص وإغلاق حساب الوديعة وتحويل الرصيد إلى أي من حسابات العميل الأخرى الفعالة.
9	لا مانع لدى العميل في حالة ورود أي إيداع إضافي خلال فترة الربط من قيام البنك إمّا بقبول الإيداع الإضافي في هذا الحساب أو بفتح حساب فرعي آخر لوضع المبالغ المودعة فيه وربطه بسعر الفائدة السائد في حينه.
10	يتعهد العميل بإبلاغ البنك خطياً في حالة عدم رغبته في تجديد الوديعة قبل أسبوع من تاريخ استحقاقها، وبخلاف ذلك فإنه يفوّض البنك بتجديدها لفترة أخرى مماثلة بموجب الشروط والأسعار السائدة بتاريخ التجديد، وحسب التعليمات الإدارية المعمول بها لدى البنك بهذا الخصوص.
11	يوافق العميل على التزامه وتحت أي ظرف كان بعدم طلب فكّ الوديعة أو السحب منها قبل استحقاقها، وفي حالة قيام العميل بطلب فكّها أو سحب مبالغ منها ووافق البنك على ذلك الطلب فإنّ العميل يسقط كامل حقّه بالفائدة المترتبة على المبلغ المسحوب من تاريخ الربط وحتى تاريخ السحب.
12	يستمر البنك باحتساب الفائدة على الوديعة حسب ما هو وارد بالعقد الموقع مع العميل، بالرغم من صدور قرار بالحجز التحفظي عليها من مرجع مختصّ و/ أو وفاة العميل ما لم يرد قرار بخلاف ذلك من المرجع المختصّ.
13	في حال طلب المحكمة المختصة بتحويل مبلغ الوديعة للعميل المتوفي قبل تاريخ استحقاقها فإنه يحقّ للبنك كسر الوديعة حسب التعليمات وتضمين العميل غرامة كسر الوديعة حسب المعادلة الواردة بالبند (3) أعلاه.

الأحكام الخاصة بحسابات التوفير:	
1	لا يجوز أن يقل رصيد الحساب عن الحد الأدنى الذي يحدده البنك من حين لآخر لرصيد الحساب الخاضع للفائدة وغير ذلك لا يتم احتساب فائدة على الحساب.
2	للعميل أحقية الاختيار إذا كان حساب التوفير بفائدة أو بدون.
3	تحتسب الفائدة على أقل رصيد شهري وتقييد في الحساب، إذا أغلق الحساب قبل التاريخ المتفق عليه، فتدفع الفائدة بتاريخ الإغلاق على أساس أدنى رصيد خلال الشهر السابق للإغلاق.
4	لا يحق لأي من موظفي البنك أن يكون مستفيداً من جوائز التوفير الخاصة بالعملاء.
5	في حالة وفاة العميل يتم إيقاف احتساب الفوائد الدائنة على حساب التوفير.
6	لا يجوز للعميل أن يحزر شيكات أو أوامر دفع على هذا الحساب.
7	يحتفظ البنك بحقه في تصوير الفائزين بالجوائز سواء الجوائز العينية أو النقدية والاعلان عنهم من خلال أي من الوسائل الاعلانية التي يراها البنك مناسبة، كما ويحتفظ البنك بحقه بحجب أي جائزة عن أي من الفائزين بها في حال عدم موافقة الفائز بالاعلان عن فوزه سواء بنشر اسمه أو صورته أو تصويره للاعلان عن فوزه.
8	تخضع الجوائز لضريبة الدخل المحددة وفق قانون ضريبة الدخل في الأردن ويتم خصمها تلقائياً عند إيداع قيمة الجائزة في الحساب.
9	صلاحية الجائزة 3 أشهر من تاريخ السحب، وفي حال مضي الفترة يسقط حق الرابح في الحصول على الجائزة.
10	إذا كان المستحق للجائزة قاصراً، سُنحول قيمة الجائزة النقدية إلى حساب العميل. بعد ذلك، يحق لولي الرعاية و/أو الوكيل القانوني و/أو الوصي القانوني سحب الجائزة بموجب صلاحيتهم الممنوحة بموجب الولاية أو الوصاية، وفقاً للقوانين. في حال كانت الجائزة عينية، سيتم تسليمها شخصياً للقاصر بحضور ولي الرعاية و/أو الوكيل القانوني و/أو الوصي القانوني.
11	إذا توفي المستفيد قبل إجراء السحب ولم يتم إبلاغ البنك بذلك، فإنه يفقد حقه في الجائزة. أما إذا توفي المستفيد بعد السحب، فإن الجائزة تنتقل إلى الورثة الشرعيين وتوزع وفقاً للتعليمات المعتمدة من قبل البنك.

الأحكام الخاصة بحساب المبدئي:	
1	الوصول واستمرارية استكمال واستخدام الخدمة من خلال التطبيق أو الموقع الإلكتروني أو من خلال أي من الطرق الموثوقة الإلكترونية أو الرقمية والتوقيع و/أو والنقر على "أوافق" يعد موافقة وقبولاً ملزمين نهائيين من قبل العميل على جميع هذه الأحكام الواردة هنا ولشروط وأحكام فتح الحسابات للبنك العامة. في حال عدم موافقة العميل في أي وقت على الأحكام، فبمجرد النقر على "لا أوافق" يتم إيقاف الخدمة من قبل البنك على الفور. إن الحق في استخدام الخدمة التي يقدمها البنك هو شخصي للعميل فقط ولا يمكن تحويله إلى أي شخص أو جهة أخرى مهما كان أو الإفصاح عنه. يحق للبنك رفض أو سحب الخدمة لأي مستخدم يرفض الالتزام بالأحكام الواردة هنا أو لم يستكمل فتح الحساب النهائي كما هو مفصل أدناه أو يسيء استخدام حقوقه المتعلقة بالخدمة.
2	تنطبق أحكام خدمة فتح الحساب المبدئي على جميع العملاء ومستخدمي تطبيق البنك والموقع الإلكتروني أو أي من الطرق الموثوقة الإلكترونية أو الرقمية للخدمات المقدمة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المشتركين من الوصي/ الولي والوصي القانوني للقصر (الذين لم يتموا الثامنة عشرة) وكذلك أي مستخدم يرغب في الاستفادة من الخدمة.
3	يقر العميل انه مسؤول عن أي معلومات قد تقدمها لفتح الحساب المبدئي واستكمال ما يلزم لفتح الحساب بشكل كامل في الفرع أو فرع الخدمات الرقمي وان البنك لن يكون مسؤولاً عن التحقق، أو دقة، أو اكتمال، أو ملاءمة، أو قانونية الملفات و/أو أنها أصلية لأي معلومات.

الأحكام الخاصة بحساب المبدئي / تابع:

4	جميع الخانات الواردة في نموذج الطلب عبر خدمة الإنترنت إلزامية (إلا فيما ورد عكس ذلك). في حال ترك أي خانة من دون تعبئة، أو تم تعبئتها بشكل غير صحيح أو غير دقيق عندها سيتم اعتبار نموذج الطلب غير مكتمل وسيتم رفضه من قبل البنك.
5	يقر العميل ويوافق على أن جميع المعلومات والتفاصيل والبيانات والنماذج والوثائق المقدمة من قبله في أي مرحلة من مراحل فتح الحساب وحتى اكتمال فتح الحساب بالكامل، يجب أن تكون دقيقة، محدثة، أصلية، حقيقية وصحيحة بأي شكل من الأشكال.
6	يوافق العميل ويفهم أن فتح الحساب المبدئي عبر الإنترنت وحتى استكمال عملية فتح الحساب بشكل كامل يخضعه لإتمام متطلبات "اعرف عميلك" (سواء مقدمة بشكل شخصي كنسخة ورقية أو نسخة إلكترونية من خلال الوسائل الإلكترونية) حسب واقع الحال ("اعرف عميلك") والتي يوافق على تقديمها بحسب الطريقة الموثوقة والمعتمدة من قبل البنك سواء رقمية أو غيره، مع احتفاظ البنك بحقه بالطلب من العميل بتزويده بوثائق أو معلومات إضافية أو مراجعة الفرع أينما تطلب الأمر.
7	من المعلوم بأن بعض المعلومات الإضافية التي قد يتم طلبها من مستخدمي البنك لتقديمها إلكترونياً، قد تشمل روابط إلى مواقع طرف ثالث لا يملكها البنك أو يخضع لها، والتي قد تتعلق بإجراءات التعرف على هوية العميل وغيرها. في هذا السياق، يلتزم البنك بأن أي طرف ثالث يتم التعاقد معه لإتمام هذه الإجراءات يجب أن يكون ملتزماً بسياسات وتعليمات البنك، وتوافقه مع المعايير التنظيمية المعتمدة من البنك المركزي. ويقر العميل ويوافق على أن الخدمة مقدمة كما هي، وأن البنك لا يتحمل أي مسؤولية عن أي أضرار أو مطالبات تنشأ نتيجة لاستخدام العميل لأي نظام ثالث خارج نطاق ما تم التعاقد عليه.
8	لدى العميل عشرة أيام فقط لاستكمال فتح الحساب بشكل كامل وإيداع مبلغ لغاية عشرة آلاف دينار أردني عبر الصراف الآلي، أو في الفرع/ الفرع الرقمي أو بموجب تحويل بنكي مرسله عبر البريد الإلكتروني المعتمد امثالاً لتعليمات البنك المركزي. وفيما عدا عن ذلك سيتم وضع ملاحظات آلياً "عدم قبول حركات دائنة أو مدينة" إلى أن يتم استكمال فتح الحساب.
9	فتح الحساب المبدئي يكون إما من خلال مركز الاتصال أو من خلال القنوات الإلكترونية أو الفرع الرقمي ووفقاً لمتطلبات اعرف عميلك والأحكام، وحصرياً على الحسابات الجارية أو حسابات التوفير.
10	يوافق العميل ويتفهم على أنه عند الانتهاء من التحقق من هوية العميل شخصياً بموجب القوانين ذات العلاقة والعناية الواجبة للعميل كما قد يراه البنك مناسباً يتم فتح الحساب. يمكن الحصول على أي مستندات ناقصة عبر الطرق الموثوقة الرقمية، أو زيارة الفرع أو زيارة شخص معين من البنك للعميل أو أي طريقة أخرى. ومع ذلك، يمكن للعميل فقط استلام بطاقة الخصم المباشر الخاصة به من خلال زيارة أحد الفروع.
11	عند وضع توقيع العميل الإلكتروني على استمارة الطلب المقدمة من خلال الإنترنت أو النقر على "أوافق"، يعتبر بأنه قد منح موافقته الخطية على نموذج الطلب والتصاريح والإقرارات والتعهدات الواردة فيه، بما فيها قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، الأنظمة ذات العلاقة والقوانين الواجبة التطبيق، بما في ذلك هذه الأحكام والشروط والأحكام فتح الحسابات العامة الخاصة بالبنك.
12	يوافق العميل ويتفهم بأن المعلومات المتعلقة به والتوقيع المعتمد وعنوان المراسلات الخاصة بحساباته والمعتمدة لدى البنك أو التي يقدمها عند فتح الحساب للاستفادة من الخدمة من خلال نموذج الطلب عبر الإنترنت سوف تطبق على الحساب الجديد الذي يقوم بفتحه باستخدام هذه الخدمة وسيتم اعتباره حال النقر على زر "أوافق".
13	يستطيع العميل في حال أصبح عميل فعال كامل لدى البنك بالاشتراك الفوري بالخدمة المصرفية عبر الإنترنت مستخدماً رقم بطاقة الائتمان أو الدفع للخدمات الشخصية لحسابه الجاري أو التوفير فقط. ينصح البنك بعدم الدخول لحسابه من خلال شبكات عامة والتذكر بالخروج من حسابه من خلال الضغط على زر الخروج اعلى الصفحة.

الأحكام الخاصة بحساب المبدئي / تابع:

14	الوصول إلى تطبيق البنك والموقع الإلكتروني الخاص بالبنك أو عبر الطرق الموثوقة الإلكترونية أو الرقمية الأخرى مجاناً. ومع ذلك، فإن العميل يقر ويوافق على الرسوم التي تفرض على جميع الخدمات أو جزء منها بالإضافة إلى نفقات أخرى ومنها على سبيل المثال رسوم الحساب الجامد المضافة بعد سنة -على الحساب الجاري وستين على حساب التوفير.
15	يقر العميل بأن البنك يمتلك حقوق الطبع والنشر وجميع حقوق الملكية الفكرية الأخرى في التطبيق، والموقع الإلكتروني، وغير ذلك من المنصات سواء المربوطة على الأنترنت أو لا، بما في ذلك تصميم تطبيق الأهلي والبنك الأهلي ومحمياً بموجب قوانين ومعاهدات حقوق الطبع والنشر المعمول بها في جميع أنحاء العالم. كما ذكر أعلاه، يتم توفير الخدمة للعميل كما هو الحال بالنسبة لمعلوماته واستخدامه الشخصي فقط. يحتفظ البنك بجميع الحقوق غير المنوطة صراحة في الخدمة.
16	يمنح البنك العميل حقاً محدوداً وقابلًا للإلغاء وغير قابل للترخيص الفرعي وغير قابل للتحويل وغير حصري للحصول على الخدمة واستخدامها وفقاً لأهليته وجدارته والامتنال المستمر لهذه الأحكام؛ بشرط ألا يقوم (ولا يأذن لأي طرف ثالث) بنسخ، أو تعديل، أو إنشاء أعمال مشتقة، أو هندسة عكسية، أو محاولة اكتشاف أي شفرة مصدر، أو بيع، أو تعيين، أو منح ترخيص فرعي، أو حق ضمان في أو نقل أي حق آخر في الخدمة. يوافق العميل على عدم تعديل الخدمة بأي شكل أو شكل، أو استخدام نسخ معدلة من الخدمة، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) لغرض الحصول على وصول غير مصرح به إلى الخدمة.
17	يتفهم العميل ويوافق صراحة على أن استخدامه للخدمة هو بإرادته الحرة وطواعية. الخدمة المقدمة "كما هي" و "كما هو متوفر". باستثناء ما هو منصوص عليه صراحة في الأحكام الواردة هنا، أو المطلوب من قبل القانون الواجب التطبيق. يخلي البنك مسؤوليته صراحةً عن جميع الضمانات من أي نوع، سواء كانت صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بأي مسألة، بما في ذلك وبدون أي قيود، الضمانات الضمنية للمصنعية، والاستمرارية، والملاءمة لاستخدام أو غرض معين، وعدم الانتهاك، أي محتوى على الخدمة، وكذلك الضمانات الضمنية كأسلوب في الأداء أو التعامل.
18	لا يضمن البنك بأن (1) الخدمة ستلبي متطلبات العميل؛ (2) بان الخدمة ستقدم بشكل غير منقطع، في وقتها، أو آمنة أو خالية من الأخطاء؛ أو أن يكون الخادم المتوفر خالياً من الفيروسات؛ (3) أن المعلومات المتعلقة بالخادم ستكون صحيحة، أو دقيقة، أو ملائمة، أو مفيدة أو في الوقت المناسب أو موثوق بها أو غير ذلك أو مكتملة أو أن لنتائج التي قد يتم الحصول عليها من استخدام الخدمة ستكون دقيقة أو موثوق بها.
19	يحتفظ البنك بحقه في تقييد أو إنهاء الوصول إلى التطبيق / الموقع الإلكتروني أو من خلال أي من الطرق الموثوقة الإلكترونية، أو الرقمية، أو أي ميزة، أو جزء منها في أي وقت. إذا قام العميل بالإخلال بالأحكام أو الإفصاح عن رقم الحساب واسم المستخدم وكلمة المرور السرية يتحمل العميل وحده مسؤولية أي ضرر يلحق بهاتفه أو جهاز الكمبيوتر الخاص به أو النظام أو الحساب أو أمواله وعدم مشاركة أي بيانات تخص بطاقته أو حساباته مع أي جهة.
20	يتم إرسال الإشعارات إلى العميل من خلال الرسائل النصية و بالوسائل المعتمدة الاخرى إما عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد العادي. كما يقدم البنك أيضاً إشعارات بالتغييرات على الأحكام أو الخدمة أو تحديث الخدمة. علماً بأن عنوان البنك البريدي هو: (info@ahlibank.com.jo).
21	تشكل الأحكام هذه بالإضافة إلى أحكام وشروط فتح الحساب العامة الاتفاق الكامل بين العميل والبنك ويحكم استخدام العميل للخدمة مالم يكن هناك اتفاقية فتح حساب أخرى في الفرع والتي ستقرأ مع هذه الأحكام كوحدة واحدة. يلتزم البنك والعميل ببذل قصارى جهدهم لحل أي نزاع ودياً. تخضع هذه الشروط لأحكام القوانين الأردنية وتعليمات البنك المركزي الأردني بما فيها قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015 ونظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم 111 لسنة 2017. في حال حصول أي نزاع يتعلق بهذا الموقع سيخضع هذا النزاع للمحاكم الأردنية في عمان في حال كان أي من هذه الشروط والأحكام غير قابل للتنفيذ أو للتطبيق فان ذلك لا يؤثر على تنفيذ باقي الشروط والأحكام والتي ستبقى مطبقة.

الأحكام الخاصة بحساب المبدئي / تابع:

22	تطبق جميع الأحكام التي لم ترد هنا صراحة على الخدمة وفتح الحسابات. في حال عدم تجانس الأحكام هذه مع أي أحكام أو شروط أخرى، فتكون الأحكام هذه هي السائدة.
23	أنا الموقع أدناه اقر وبمجرد ضغطي على كلمة "أوافق" و/أو التوقيع إلكترونياً، أو التوقيع الحبري بأني اطلعت على شروط وأحكام فتح الحسابات والأحكام هذه لدى البنك الأهلي الأردني وتفهمت ما جاء بها وان اطلاعي عليها كان سابقاً للضغط على الزر و/أو التوقيع وأنه تم إعطائي الفرصة لقراءة هذه الأحكام وأحكام وشروط البنك والالتزام بها بدقة وواقعية. يحتفظ البنك بحق تعديل الشروط والأحكام في أي وقت على أن يبدأ سريان هذه التعديلات وتطبيقها عند نشرها على الموقع الإلكتروني وإشعار العميل بذلك من خلال رسالة نصية بحيث يكون العميل وحده مسؤولاً عن متابعة الشروط والأحكام وأية تعديلات قد تطرأ عليها بانتظام.

الأحكام الخاصة بحسابات القصر بولاية وبوصاية ولنفعة:

أ- حسابات المنفعة:

1	حساب يفتحه شخص طبيعي باسمه الشخصي لمنفعة قاصر ويفهم العميل أنّ هذا الحساب هو حساب شخصي له وأنّ كلمة منفعة وما بعدها هي لغايات تنظيمية ولا تعطي المنتفع أي صلاحية و / أو سلطة على هذا الحساب ولا يشترط صلة القرابة أو ولاية أو وصاية، في حال كان الحساب لمنفعة قاصر فيمكن توقيع صاحب الحساب على كتاب تنازل عن الرصيد الدائن حين بلوغ القاصر سن الرشد ويحق له إلغاء التنازل وقتما يشاء.
2	لا يحقّ للشخص المنتفع من الحساب لمنفعته سحب أي مبلغ منه ولا يحقّ له مطالبة البنك بأي مبلغ أودع في الحساب أو سحب من قبل صاحب الحساب.
3	يسري على هذا الحساب كافة المتطلبات وتدقيق قوائم المحظور التعامل معهم بالنسبة لصاحب الحساب.
4	في حال ورود حجز قضائي على صاحب الحساب، فإنّ البنك سيقوم بوضع إشارة الحجز على الحساب.
5	يصدر البنك للعميل دفتر شيكات على الحساب الجاري للمنفعة ويجوز للعميل أن يحرر شيكات أو أوامر دفع على الحساب.
6	في حال كان الحساب لمنفعة قاصر وبلغ سن الرشد وكان هناك تنازل لمصلحته فإن القاصر ملزم بفتح حساب لتحويل المبلغ له و / أو يحق له سحب كامل المبلغ نقداً في حال عدم رغبته بفتح حساب جديد سندا للتنازل المشار إليه ما لم يتم إلغاء التنازل.
7	في حال وفاة صاحب الحساب فإن الحساب يؤول إلى الورثة الشرعيين وحسب الإجراءات المعمول بها في البنك، في حال ربح أي جائزة فإن الجائزة توضع في الحساب المفتوح وله الحق بها.

ب - حسابات الولاية:

1	يتم فتح حسابات باسم القاصر بولاية والده / جدّه لوالده بموجب حجة ولاية يتولى الولي عمليات السحب والإيداع.
2	لا يحقّ للقاصر سحب أي مبلغ قبل بلوغه السنّ القانونية، كما لا يحقّ مطالبة البنك بالمبالغ التي كانت قد أودعت باسمه وسحبت من قبل وليّه.
3	تنتهي الولاية على حساب القاصر عند وصول القاصر سنّ الرشد (18) عام، حيث يتوقف حقّ الولي بالتصرّف بالحساب على أن تؤول الأرصدة الدائنة لحساب القاصر حين بلوغه السنّ القانوني.
4	لا يصدر البنك للعميل دفتر شيكات في حال تمّ فتح حساب جاري / راتب / توفير، كما لا يجوز للعميل أن يحرّر شيكات أو أوامر دفع على هذا الحساب.
5	عند فتح حسابات القصر يتوجب الحصول على المستندات المتعلقة بمن يمثلهم قانونياً في التعامل بهذه الحسابات (البيانات الخاصة بالولي).

الأحكام الخاصة بحسابات القصر بولاية وبوصاية ولنفعة/ تابع:

ج- حسابات الوصاية:

- 1 يتم فتح حساب باسم القاصر بواسطة الوصي القانوني عليه وذلك بعد إحضار حجة الوصاية الصادرة من المحكمة الشرعية المختصة والتي تحدّد صلاحيات الوصي في السحب من أموال الموصي عليه بصورة واضحة.
- 2 عند فتح حسابات القصر يتوجّب الحصول على المستندات المتعلقة بمن يمثلهم قانونياً في التعامل بهذه الحسابات (البيانات الخاصة بالوصي).
- 3 تنتهي الوصاية على حساب القاصر عند وصول القاصر سنّ الرشد (18) عام، حيث يتوقّف حقّ الوصي بالتصرّف بالحساب على أن تؤوّل الأرصدة الدائنة لحساب القاصر حين بلوغه السنّ القانوني، أمّا حساب الوصاية لبالغ فيتمّ فتحه حسب حجة الوصاية الصادرة من المحكمة نتيجة لكون العميل فاقد للأهليّة يبقى الحساب على ما هو عليه إلا إذا تمّ صدور حجة جديدة من المحكمة بذلك.
- 4 لا يصدر البنك للعميل دفتر شيكات في حال تمّ فتح حساب جاري، كما لا يجوز للعميل أن يحزّر شيكات أو أوامر دفع على هذا الحساب.

الأحكام الخاصة بالحسابات المشتركة:

- 1 يتمّ فتح الحسابات المشتركة للعملاء الطبيعيين البالغين قانونياً أو من قبل وكيل عنهم بموجب وكالة تتضمن تفويض الوكيل بفتح الحساب المشترك والتي يشترك في نفس الحساب أكثر من شخص واحد، حيث يمنع فتح حسابات مشتركة للقصر.
- 2 يجب أن يتمّ تحديد صلاحيات التوقيع على تلك الحسابات حسب اتّفاق الشركاء وتثبيت ذلك ضمن طلب فتح الحساب مجتمعين أو منفردين.
- 3 لا يجوز قبول أي تعديل على الحساب المشترك إلاّ بموافقة جميع الأشخاص المشتركين بالحساب ما لم يكن التعديل مقتصرًا على تعديل نموذج توقيع أحد الشركاء.
- 4 يمنع فتح حساب مشترك في حال تبين أنّ أحد الشركاء مُدرج على أي من القوائم للعملاء المحظور التعامل معهم.
- 5 إنّ الرصيد في الحساب سيبقى ملكاً لأصحاب الحساب المشترك بالتساوي إلاّ إذا تمّ الاتفاق خطياً بخلاف ذلك.
- 6 كلّ الشركاء في تلك الحسابات متضامنين ومتكافلين عن تسديد الرصيد المدين وعن أي تسهيلات تمنح لهم سواء على كشف الحساب الجاري، أو جاري مدين، أو الكمبيالات المخصومة، أو الاعتمادات، أو الكفالات، أو أي تسهيلات أخرى يكونون مسؤولين عن أدائها.
- 7 في حال وفاة أو فقدان أهلية أحد الشركاء في الحساب يوقف العمل بالحساب ويقسم رصيد الحساب على عدد المشتركين فيه بالتساوي أو بالنسبة التي اتفق عليها الشركاء وتحجز حصة الشريك المتوفّي كونه حقاً شرعياً للورثة، ويتمّ التصرّف بالحساب وفق الأنظمة والقوانين الشرعية الخاصة بذلك وتحويل حصة أو حصص المشتركين الآخرين في حساباتهم. ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة بمقتضى ذلك ممّا قد ينشأ من أي معاملات أو سحبات على هذا الحساب إذا لم يشعر البنك خطياً بإفلاس و / أو إعسار و / أو وفاة أحد أصحاب الحساب المشترك مثبتاً ذلك بأوراق قانونية مقنعة.
- 8 يتحمّل جميع الشركاء بالحساب المسؤولية عن عدم إبلاغ البنك حال الوفاة أي شخص مشترك و / أو عن التقصير الحاصل، وأنهم يخلون البنك من أي مسؤولية عن سحب أي مبالغ تتم بعد الوفاة، وقبل علم البنك.
- 9 إنّ المبالغ التي تودع أو تقيّد في هذا الحساب تكون عائدة للشركاء جميعاً حيث يجري سحبه والتصرف بها بموجب شيكات أو أوامر دفع أو أي معاملة مصرفيّة أخرى تكون موقّعة من المفوض أو المفوضين بالتوقيع على هذا الحساب.
- 10 الحساب المشترك يجوز إغلاقه بناءً على طلب أحد الشركاء فيه ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك.

11	<p>من المفهوم لدى مالكي الحساب المشترك أنّ إصدار أي شيك على الحساب المشترك وإعادته لأي سبب قد يعرّض مصدر الشيك لجرّيمة إصدار شيك دون رصيد سندا لأحكام المادّة 421 من قانون العقوبات أو أي تعديل مستقبلي عليه، وأنّ البنك غير مسؤول عن أي شكوى جزائية تقدّم ضدّنا بغضّ النظر عن نتيجة هذا الحكم الجزائي من إدانة أو براءة أو عدم مسؤولية سواء وقعوا أم لا على الشيك وأنّ ذلك لا يمنع من أن يكونوا مسؤولين مسؤولية مدنية عن أي شيك مصدر على الحساب، حتى لو لم يقوموا بالتوقيع على الشيك أو حتى مفوّضين بالتوقيع على الحساب. وأنّ البنك يقوم بالتبليغ في حالة إعادة أي شيك عن أسماء أطراف الحساب المشترك جميعاً إلى قائمة العملاء الذين لهم شيكات مرتجعة سندا لتعليمات وحدة الشيكات المرتجعة لدى البنك المركزي.</p>
12	<p>لا يجوز رهن أي أرصدة دائنة في الحساب المشترك مقابل منح أي تسهيلات لأحد الشركاء بالحساب (قروض) أو بطاقات أو جاري مدين أو أي نوع آخر من أنواع التسهيلات سواء مباشرة أو غير مباشرة إلا بموافقة جميع أصحاب الحساب المشترك على ذلك بغضّ النظر عن صلاحية التوقيع.</p>
13	<p>في حال ورود حجز قضائي أو إداري على أي من أطراف الحساب المشترك فيتمّ التصرّف بها على النحو التالي: إغلاق الحساب: أ. فتح حسابات منفردة بأسماء الشركاء جميعاً ويفوّض الشركاء جميعاً البنك بفتح هذه الحسابات ودون الحاجة إلى توقيعهم وتسري كافة هذه الشروط والأحكام على هذه الحسابات. ومن المفهوم لديهم جميعاً أنّ توقيعهم على طلب فتح الحساب المشترك هو تفويض للبنك بفتح حسابات فردية بأسمائهم في حال ورد حجز على أي من أطراف الحساب. ب. يتمّ حجز حصّة الشريك وتقسيم باقي الرصيد على باقي الشركاء بالحساب. ت. يحقّ للبنك إعادة أي شيكات وردت إليه بعد صدور قرار الحجز، حتى لو لم تكن موقعة من المحجوز عليه وكان تاريخها اسبق لتاريخ الحجز أو لاحق له. ث. في حال ورود مبالغ على الحساب المشترك لاحقاً لوقوع الحجز يتمّ تقسيمها على الحسابات الفردية جميعاً بما فيها حساب المحجوز عليه. ج. تسري أحكام هذه المادّة في حال طلب أحد الشركاء إغلاق الحساب المشترك أو الانسحاب منه أو وفاته. للبنك أن يستوفي أي دين قد يترتّب له بدمّة أي من الشركاء من نصيب ذلك الشريك في الحساب المشترك.</p>
14	<p>تصدر الخدمات الالكترونية (اهلي موبايل /اهلي اون لاين ا اي خدمات الكترونية او رقمية) للحسابات المشتركة بحيث يكون للعميل صاحب الحساب المشترك والذي لديه صلاحية التصرف والتوقيع "منفردا" بالاطلاع على تفاصيل الحساب والقيام بحركات مدينة بخصوص الحسابات" كما يسمح للعميل الذي لديه حساب مشترك والذي يكون للعميل صلاحية التصرف والتوقيع فيما يتعلق به "مجتمعا" مع أصحاب الحساب المشترك الاخرين صلاحية الاطلاع على تفاصيل الحساب وقبول الحركات الدائنة فقط".</p>

الأحكام الخاصة بالحسابات المشتركة/ تابع:

15	في حال كان أي من أصحاب الحساب المشترك مفوضاً بالتوقيع منفرداً، فيكون له الحق بالتحويل / إصدار الحوالات من الحساب المشترك الى حسابه الشخصي.
16	يتحمل العميل كامل مسؤولية أي / جميع الحوالات الصادرة من حسابه إلى حساب أي مستفيد سواء كان حساب المستفيد لدى أي بنك محلي أو خارجي بناء على طلبات الإصدار المقدمة من قبله للبنك. ويقر العميل بموافقه غير المشروطة وغير القابلة للنقض بان دفع الحوالة من قبل بنك المستفيد يتم بناء على رقم الحساب الدولي IBAN أو رقم حساب المستفيد الظاهر في طلب إصدار الحوالة ودون مطابقة اسم المستفيد أو أية تفاصيل أخرى في الحوالة مع اسم صاحب الحساب لدى بنك المستفيد. يتحمل العميل أية خسائر قد تنتج عن عدم قيام بنك المستفيد بمطابقة اسم المستفيد أو أية تفاصيل أخرى في الحوالة مع اسم صاحب الحساب المحدد في طلب إصدار الحوالة ويخلي طرف البنك من أية مسؤولية أو التزامات قد تقع على عاتق البنك بهذا الخصوص.
17	من المفهوم والمتفق عليه أنه في حال استعمال البطاقة لإجراء عملية تسوق إلكتروني على شبكة الإنترنت، يعتبر العميل مسؤولاً عن تحمل مسؤولية هذه العمليات ويكون البنك غير مسؤول عن أي استعمال خاطئ، سواء كان ذلك بعلم العميل أو بدون علمه أو بسبب إهماله و / أو بسبب القرصنة الإلكترونية، و / أو استعمال أدى إلى قيد أية مبالغ على حساب العميل.
18	يتم إرسال الرسائل النصية (SMS) الموجهة للعملاء إلى جميع أطراف الحساب المشترك.

إن شروط وأحكام فتح الحسابات هذه مدونة باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حال وجود أي تعارض بين النصين فإن النص العربي هو المعتمد.

أنا / نحن الموقعين أدناه نقر أننا اطلعنا على شروط وأحكام فتح الحسابات وحسابات الودائع لدى البنك وفهمنا ما جاء بها وأن اطلعنا عليها كان سابقاً للتوقيع وأنه تم إعطاؤنا الفرصة لقراءة هذه التعليمات والشروط والأحكام ونؤكد التزامنا بها.

وأنته تم استلام نسخة من هذه الشروط والأحكام، وتم التوقيع على العقد والشروط والأحكام بتاريخ / /

يُعتبر توقيعنا على هذا الطلب إقراراً متناً بالاطلاع والاستيعاب والموافقة على ما ورد فيه ويحتفظ البنك بحق تعديل الشروط والأحكام في أي وقت على أن يبدأ سريان هذه التعديلات وتطبيقها عند نشرها على الموقع الإلكتروني واشعار العميل بذلك من خلال رسالة نصية بحيث يكون العميل وحده مسؤولاً عن متابعة الشروط والأحكام وأية تعديلات قد تطرأ عليها بانتظام.

رقم ملف العميل:	
اسم العميل:	
التوقيع:	

لاستخدامات الفرع

تم تدقيق توقيع العميل

اسم الموظف:		التوقيع:		التاريخ:	/ /
اسم المسؤول:		التوقيع:		التاريخ:	/ /

لاستخدامات دائرة عمليات معلومات العملاء

تم التحقق من توقيع العميل على الشروط والأحكام العامة

اسم الموظف:		التوقيع:		التاريخ:	/ /
اسم المسؤول:		التوقيع:		التاريخ:	/ /

